مقال تحليلي

قراءة في الخطة المصرية

للتعافي المبكر وإعادة إعمار وتنمية قطاع غزة

نيرمين سعيد

باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية - الإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تستهدف هذه الورقة إعداد تقييم شامل للخطة المصرية لإعادة إعمار وتنمية قطاع غزة والتي تم تقديمها للمرة الأولى في مارس 2025 أمام قمة فلسطين والتي انعقدت في القاهرة، وسيتم التركيز على كافة الجوانب في الخطة عن طريق تحليل ما احتوت عليه، مع التركيز على بعض الجوانب في إطار تفنيدها وكذلك مقارنتها في سياق آخر بما تم الإعلان عنه بشكل مبدئي ضمن مقترح الرئيس ترامب من حيث الشمولية وإمكانية التطبيق.

تقييم شامل للخطة:

1) السياق السياسي والأمني:

- بدأت الخطة برسم السياق السياسي لإعادة إعمار القطاع والذي يستند بشكل أساسي على أفق " حل الدولتين" باعتباره الحل الذي يتماهى مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ويعطي للشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره مثل باقي الشعوب، والخطة هنا تتفوق بشكل لافت على مقترح ترامب لإعادة إعمار قطاع غزة الذي يعتمد

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg

/ecsstudies

على إعادة إعمار القطاع بعد اقتلاع سكانه وتوزيعهم على مجموعة من الدول، وهو بذلك يقضي على فكرة وجود دولة فلسطينية وينهي القضية الفلسطينية، فضلًا عن التعارض الصارخ مع القوانين والأعراف الدولية التي تجرم إخراج السكان من أراضيهم التاريخية، ويعكس فكرة يهود الشتات ويطبقها على الفلسطينيين أصحاب الأرض فتتحول المسألة من يهود الشتات إلى فلسطينيي الشتات.

- وبالنظر إلى تأثيرات هذه الخطة على الدول التي سوف تستقبل السكان الفلسطينيين من غزة فهي تداعيات لا تقل كارثية عن تصفية القضية الفلسطينية؛ لأنها سوف تحدث خللًا ديمغرافيًا في بعض الدول مثل الأردن كما أنه تضيف أعباء اقتصادية على دول أخرى وتخلق حالة من الخلل النفسي والاجتماعي القائم على محاولة اندماج هؤلاء السكان المهجرين في أراضي جديدة وتزيد من الأخطار الأمنية على الدول التي تتشارك في الحدود خاصة إذا ما تم تخصيص مناطق حدودية لاستقبال السكان من غزة.

- وفي السياق السياسي أيضًا بدا التوازن المصري حاضرًا، بالتعامل مع الأمر الواقع على الأرض وإدانة قتل المدنيين الإسرائيليين على مقياس إدانة قتل المدنيين الفلسطينيين نفسه، مع التأكيد على أن مستوى العنف الذي نفذته تل أبيب بحق 2 مليون من سكان القطاع غير مسبوق.

- وبرؤية مصرية ثاقبة تم التأكيد على أن تهجير سكان قطاع غزة يعتبر الحلقة الأخيرة في فصل قطاع غزة جغرافيًا عن الضفة للقضاء على أي أمل في إقامة دولة فلسطينية والبناء على ذلك بأن كل من يعتقد أن هذا مشروع طموح هو واهم؛ لأن تصفية القضية في وقت تحتدم فيه حالة الظلم لن تؤدي بديهيًا إلا لتصاعد مستويات العنف في المنطقة بطريقة لا يمكن ضبطها.

2) اليوم التالي للحرب في قطاع غزة:

- ثم ذهبت الخطة لإشارة واعية تضمنت صعوبة التفكير في أي سياق سلمي في قطاع غزة والمنطقة إذا لم يتم العمل الإقليمي والدولي على تثبيت وقف إطلاق النار؛ لأنه الضمانة الوحيدة لعدم عودة الحرب للقطاع وهو ما يتبعه بالضرورة فكرة وجود إدارة شرعية للقطاع في مرحلة التعافي المبكر وفقًا لما نصت عليه الخطة المصرية وأن هذه الإدارة المؤقتة يجب أن تؤكد على الملكية الفلسطينية؛ لأنها الصيغة الوحيدة المقبولة للداخل الفلسطيني. وهو ما يتطلب جهودًا من السلطة الفلسطينية لتطوير عمل أجهزتها بما يتماشى مع متطلبات المرحلة المقبلة.

- وفي هذا السياق فإن الخطة المصرية راعت الحفاظ على كون إدارة قطاع غزة هي إدارة فلسطينية خالصة؛ مما يصب في النهاية في خانة وحدة الجغرافيا الفلسطينية عكس مقترح الرئيس ترامب الذي يطغى عليه طابع عولمة قطاع غزة عن طريق فرض السيطرة الأمريكية عليه بمعنى آخر استبدال السيطرة الإسرائيلية أو الاحتلال الإسرائيلي للقطاع باحتلال أمريكي.

- وفي هذا السياق أشارت الخطة المصرية إلى وجود لجنة مستقلة وغير فصائلية تعمل تحت مظلة الحكومة الفلسطينية لإدارة القطاع تمهيدًا لعودة السلطة الفلسطينية للقطاع بشكل كامل، ولا شك أن مصر تتقدم على مقترح ترامب في هذه النقطة كونها الأكثر دراية بالمكونات الفلسطينية والأقدر على التواصل معها وإن كانت الولايات المتحدة فتحت محادثات مباشرة مع حماس، إلا أن هذه المحادثات تركز بشكل أساسي على الإفراج عن الرهائن الذين يحملون الجنسية الأمريكية سواء من الأحياء أو الأموات.

- كما تمتلك مصر عنصر تفوق آخر على مقترح ترامب تتعلق بكون مصر الأقدر على تدريب عناصر الشرطة الفلسطينية بالتعاون مع الأردن تمهيدًا لنشرها في القطاع، وفي هذا السياق فإن وجود الشركات الأمنية الأمريكية سواء لمهام التدريب أو لحفظ الأمن في القطاع قد يكون مرفوضًا بشكل كبير خاصة أنه قد يفهم منه أنها وجدت بهدف نزع سلاح حماس ومع الأخذ بالاعتبار حالة الرفض لوجود قوات أجنبية على أراضي غزة بشكل عام، إلا أن وجود مهمات أمنية مصرية سيكون مقبولًا لأن هدفها معروف منذ البداية.

3) القوات الأجنبية وقوات حفظ السلام:

- وفي هذا السياق كانت الخطة المصرية واقعية عندما ربطت فكرة نشر قوات حماية أو قوات حفظ سلام دولية بمرجعيات واضحة تضمنت بشكل لا يحتمل التأويل وجود جدول زمني لإقامة دولة فلسطينية والعمل على بناء قدراتها، وكانت أكثر البنود التي تعرضت للانتقاد؛ مما أشارت إليه الخطة المصرية بخصوص معضلة تعدد الجهات الفلسطينية الحاملة للسلاح، ففي الوقت الذي تقر فيه القاهرة بأن تعدد الجهات الحاملة للسلاح داخل أي دولة يشكل معضلة حقيقية، فإنها ربطت هذا في الحالة الفلسطينية بعدم وجود دولة من الأساس بل ووجود مساعي إسرائيلية للقضاء على أي أمل في إعلان دولة فلسطينية، وبالتالي أشارت إلى أن سلاح الفصائل من الممكن التعامل معه وإنهاؤه " للأبد" إذا تمت إزالة أسبابه من خلال وجود عملية سياسية تعيد الحق لأصحابه، وفي هذا الإطار فإن مصر تتعامل بمنطق الحق في وجود مقاومة طالما وجد احتلال، فضلًا على أن إسرائيل التي لا يؤمَن جانبها لن تتوانى في الهجوم على أي جزء في فلسطين والتنكيل بالمدنيين في حال اطمأنت لعدم وجود سلاح يضمن للمكون الفلسطيني القيام برد فعل والدفاع عن نفسه، وفي هذا الإطار تأكيد على أن سلاح الفصائل هو للدفاع قبل الهجوم مع تسليط الضوء على أهمية وجود ضمانات حقيقية من جهات دولية ودول كبرى تمنع إسرائيل من البدء بالهجوم إذا كان لا بدّ من طرح مسألة نزع سلاح الفصائل.

4) الضفة الغربية في الخطة المصرية:

- الخطة المصرية كذلك استطاعت أن تتجاوز نقطة خلل أساسية في اتفاق الهدنة الذي ربط وقف إطلاق النار بالحرب في غزة فقط على الرغم من وجود حرب أخرى وتهجير ممنهج في الضفة الغربية بدأت بعملية مخيمات الصيف خلال الصيف الماضي ولا تزال عملية السور الحديدي التي بدأت منذ أكثر من شهر مستمرة في الضفة الغربية، وبالبناء على ذلك أشارت الخطة المصرية إلى العمل على إبرام هدنة متوسطة المدى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في كافة المناطق الفلسطينية مع تجاوز نقطة الخلل في اتفاق أوسلو أيضًا بإلزام إسرائيل بعد تغيير الواقع على الأرض خلال فترة الهدنة واستمرار مخططات الاستيطان والضم والتهويد، وتتفوق الخطة المصرية على المقترح الأمريكي في هذا السياق أيضًا؛ لأن مقترح ترامب لم يأتِ على ذكر ترتيبات الأوضاع في الضفة الغربية لا من قريب ولا من بعيد ويرجع ذلك بشكل أساسي لحالة من الاتفاق الأمريكي – الإسرائيلي على ضم الضفة الغربية وبالتالي الموافقة على كل الممارسات الإسرائيلية الوحشية في الضفة المحتلة.

- وتراتبيًا تحيلنا الخطة المصرية بعد ذلك إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية ضامنين من اختيارهم " دون شروط مسبقة" بهدف التوصل إلى اتفاقات بشأن قضايا الحل النهائي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في 5 يونيو 67 وتعود مصر لتؤكد أن هذا من شأنه أن ينهي كافة أعمال المقاومة الفلسطينية وكذلك المطالبات الفلسطينية مع الأخذ بالاعتبار هنا أن حركة حماس توافق على إنهاء المقاومة في حال إقامة دولة فلسطينية على حدود 67 ولكنها لا تسقط حقها في المطالبة بباقي الأراضي الفلسطينية التاريخية المحتلة، وتشير الخطة المصرية إلى أن تحديد طبيعة العلاقات بين الدولتين فيما بعد يحددها كل طرف وفق رؤيته. وهو ما ليس له أي ذكر في مقترح ترامب الذي يركز فقط على التهجير لإعادة إعمار القطاع دون النظر للمسبب الأساسي في الكارثة الحالية وهو استمرار الاحتلال.

5) منهجية تنفيذ الخطة:

- تنتقل الخطة المصرية بعد ذلك إلى "منهجية التنفيذ" والتي لا تقل أهمية عن السياقات الأمنية والسياسية التي سبق التعرض لها بالتحليل وتعتمد المنهجية بشكل أساسي على توفير مصادر المعلومات والبيانات ومقارنتها، ثم تزويد

الأطراف المعنية بتقييم شامل لحجم الأضرار والخسائر في القطاع؛ لأنه الأساس في فهم الاحتياجات السكانية العاجلة التي ترتبط بشكل جوهري بفكرة التعافي المبكر بحيث يتوفر لدى الجهات المعنية تحديثات لهذه التقييمات مبنية على الاستفادة من العلاقات المصرية الوثيقة بجميع الأطراف الفلسطينية وإمكانية الوصول إلى هذه البيانات وتحديثها بشكل مستمر وبالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة من صور الأقمار الصناعية وبيانات الهواتف المحمولة، وكذلك الاعتماد على وسائل لتواصل الاجتماعي وذلك بجانب الأرقام الرسمية كما سبقت الإشارة مع الأخذ بالاعتبار أهمية استطلاعات الرأي المحلية الحديثة لتعزيز دقة هذه البيانات وتقدير الاحتياجات. بحيث تعتمد الخطة المصرية في النهاية على حوالي 200 مؤشر تغطي البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الأساسية وهو ما يتيح تطوير جدول زمني لتعافي كل قطاع بناء على مؤشرات شديدة الدقة.

- وبناء على ذلك قسمت الخطة المصرية القطاع إلى مناطق مدمرة بالكامل ومناطق شبه مدمرة ثم المناطق الأقل تضررًا، لتحديد احتياجات كل نطاق على حدة فضلًا عن البدء بالمناطق الأكثر تدميرًا وهو ما يضمن بقاء السكان في أماكنهم، وحسب تحديد الخطة لشدة الدمار في مناطق القطاع تم تقسيم الإطار الزمني للخطة لمرحلة أولى تتعلق بالتعافي المبكر في الشهور الستة الأولى، ثم إعادة الإعمار في المدة المتبقية.

6) التعامل مع الخسائر الاقتصادية وخطة التعافي المبكر:

- كذلك لم تغفل الخطة المصرية الخسائر الاقتصادية في كافة القطاعات والتي يعد من أهمها خسائر الوظائف بالقطاعين العام والخاص والتي سيتم البناء عليها في دمج من فقدوا وظائفهم في مسألة إعادة الإعمار لاستغلال طاقاتهم وتوفير مصدر دخل في الوقت الذي سوف تعتمد فيه الخطة الأمريكية على عمالة أجنبية بالكامل بعد تهجير سكان القطاع أي أنهم سيحرمون من حقوقهم أكثر من مرة وفق المخطط الذي يطرحه الرئيس ترامب.

- وقد راعت الخطة المصرية تجاوز الانتقادات الأمريكية التي ركزت على أن قطاع غزة في التوقيت الحالي غير مؤهل للحياة، من خلال وضع خطة تنفيذية للتعافي المبكر في القطاع على مدار ستة أشهر؛ حيث نصت الخطة على توفير سكن مؤقت للنازحين في سبعة مواقع داخل القطاع "رفح/ خان يونس/ دير البلح/3 مواقع في غزة/ موقع في شمال غزة" تستقبل حوالي مليون ونصف المليون نازح في وحدات مؤقتة بحيث يكون متوسط سكان كل وحدة ستة أفراد. ورصدت الخطة 3 مليارات دولار لمرحلة التعافي المبكر تبدأ بإزالة الركام والاعتماد على محور صلاح الدين كمحور ربط لأعمال إعادة الإعمار.

- ثم قسمت الخطة المصرية مرحلة إعادة الإعمار إلى مرحلتين جزئيتي؛ المرحلة الأولى: تستمر لمدة عامين بتكلفة 20 مليار دولار والتي لا تقتصر فقط على استكمال إزالة الركام وبناء الوحدات السكنية وإنما راعت أيضًا تعافي قطاع غزة بالكامل من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المرافق الخدمية، بينما تمتد المرحلة الثانية والأخيرة: على مدى عامين ونصف بتكلفة 30 مليار دولار وتتضمن الانتهاء من ميناء الصيد البحري والميناء التجاري ومطار غزة.

- ونظرًا لأن الكثير من الانتقادات الموجهة للخطة المصرية ركزت على مصادر التمويل وعدم تحديدها بشكل دقيق، فإن المقترح الأمريكي على الجانب الآخر لم يحدد مصادر تمويل خطته العقارية لا سيما أنها خطة استثمارية بالأساس وبطبيعة الحال فإنه يصعب تنفيذ خطة استثمارية بالكامل في بقعة أرض غير مستقرة وليس من المعروف مدى الاستقرار فيها خلال المستقبل القريب؛ مما يصعب فرص تحولها لوجهة استثمارية خاصة مع إدراك دولي بأن هذا المشروع يتم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

- ولكن على الجانب الآخر لم تتعامل مصر مع قطاع غزة بمنظور عقاري استثماري وإنما بمنظور إنساني يحفظ الحقوق الشرعية والتاريخية للشعب الفلسطيني ومع وجود جهات دولية تم تحديدها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤتمرات التي سوف تعتمد على جمع التبرعات وتمت الإشارة إليها في الخطة بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، كما أن الخطة المصرية ضمنت أيضًا الجانب الاستثماري في نطاقات أضيق ومن ثَمّ أكدت الخطة على أنه سيتم إنشاء صندوق ائتماني بإشراف دولي لضمان الشفافية، وهو ما يغيب عن المقترح الأمريكي الذي تغيب عنه تفاصيل التمويل سواء من جهات أو آليات تنفيذ عملية التمويل وبالتالي فإن نوايا هذه الجهات تبقى محلًا للشك.

7) تنمية قطاع غزة:

- تنتقل الخطة بعد ذلك لمفهوم أعم وأكثر شمولية وهو "تنمية غزة" التي أصبحت ضرورة للوقوف في وجه أي تصعيد مستقبلي عن طريق النص على إقامة مجتمعات سكانية "خضراء"، والتوسع في مجال توظيف الطاقة المتجددة وتعزيز التبادل التجاري مع دول الجوار، وإعلاء قيمة التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية وكذلك العمل على تطوير القطاع السياحي كأحد الأنشطة الاقتصادية في القطاع.

- كما تتميز الخطة المصرية في إعادة الإعمار بإبراز المناطق التراثية والحضارية في القطاع باعتبارها شاهدًا يخلد ذكرى الإرث التاريخي الذي تعرض للتدمير الكامل خلال الحرب وإعادة إعمارها بما يحفظ للشعب الفلسطيني هويته وهو على النقيض من المقترح الأمريكي الذي تم نشر مقطع فيديو تخيلي لما سيكون عليه قطاع غزة بعد تهجير سكانه وإعادة إعماره وفقًا لخطة ترامب، منزوع عنه كل صفاته التي تؤكد على عروبة هذه البقعة من الأرض.

- كما توظف الخطة المصرية أسلوب العمارة الذي يتميز باستخدام الحجر المقدسي والأقواس المدببة التي تمثل عنصرًا معماريًا فلسطينيًا مميزًا وكذلك القباب والأقبية مع دمج هذه العناصر مع عناصر وتقنيات معاصرة تعتمد على استخدام الواجهات الفاتحة بالحجر الجيري والأقواس الزجاجية الكبيرة.

8) الاستفادة من التجارب السابقة لإعادة الإعمار:

- تنتقل الخطة المصرية بعد ذلك للتأكيد على أن التفكير المصري لم يعد اختراع العجلة ولكنه مبني على تجارب سابقة شديدة الشبه بالحالة الغزاوية، وهو ما يدحض المقترح الأمريكي الذي يريد أن يفرض واقعًا جديدًا على تجارب إعادة الإعمار تعتمد على اقتلاع السكان الأصليين من أراضيهم وفرض السيطرة الأجنبية على الأرض تمهيدًا لتغيير هويتها بالكامل، وربما تعد التجربة اليابانية من أبرز الأمثلة التي تستند إليها الخطة المصرية خاصة أن 90% من مدينة هيروشيما تم تدميرها بالكامل؛ حيث اعتمدت المدينة بشكل كبير على فكرة التعافي المبكر وتم إنشاء ملاجئ طوارئ لإيواء النازحين.

- لم تغفل الخطة المصرية كذلك الاستفادة من الأطنان الهائلة من الركام والتي يصل متوسطها إلى 50 مليون طن ثلثها في منطقة غزة متضمنة بقايا بشرية وقنابل وصواريخ غير منفجرة وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة في استخدام الركام؛ حيث تشير الخطة المصرية إلى زيادة مساحة القطاع بحوالي 14 كيلومترًا مربعًا؛ أي حوالي 2% من مساحة القطاع الأصلية عن طريق ردم جزء من البحر باستخدام الركام الموجود بالقطاع ورمال من خارج القطاع والتي تبلغ حوالي 200 مليون متر مكعب ونصت الخطة على أنه سيتم تأمين 90% من هذه الاحتياجات من الرمال من أمام الشواطئ المصرية كما سوف توفر مصر كمية الأحجار المطلوبة للحماية البحرية وذلك من المحاجر والأراضي المصرية.

- وبطبيعة الحال راعت الخطة المصرية أن الركام يجب أن يتم تنقيته وفصله قبل بدء العمل به حيث ستتضمن المرحلة الأولى: إزالة المتفجرات "الألغام / الصواريخ غير

المنفجرة"، بينما تشمل المرحلة الثانية: فصل واستخراج المعادن / المواد الكيميائية / البقايا البشرية، والمرحلة الثالثة: تتضمن إعادة تدوير الركام النقي بينما تشمل المرحلة الرابعة والأخيرة: العملية التحويلية للركام.

9) مراعاة الطبيعة الديمغرافية لقطاع غزة:

- ونظرًا للمعرفة المصرية العميقة بطبيعة قطاع غزة من حيث الناحية الديمغرافية، فقد تم مراعاة ذلك في الخطة الشاملة لإعادة إعمار وتنمية القطاع. حيث يرتكز المخطط المصري على رؤية استراتيجية تعكس التوزيع العادل للخدمات والمرافق الحيوية؛ مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالنظر لنظام العشائر والعوائل الذي يتسم به التوزيع الديمغرافي في قطاع غزة.

وذلك عن طريق تصميم المناطق السكنية وفق معايير تضمن توفير بيئة عمرانية ملائمة بمستويات كثافة مختلفة؛ تشمل:

- إسكان منخفض الكثافة: مخصص للعائلات الراغبة في الاستفادة من مساحات أوسع، وغالبًا ما يكون في المناطق القريبة من الأحزمة الخضراء.

- إسكان متوسط الكثافة: يشمل وحدات سكنية بمساحات متوسطة، متماشية مع احتياجات الطبقة المتوسطة، وتوزع بشكل يضمن سهولة الوصول إلى الخدمات.

- إسكان عالي الكثافة: مصمم لاستيعاب عدد كبير من السكان ضمن بيئة عمرانية مدمجة، تتسم بالاستخدام الكفء للأراضي والبنية التحتية.

- كما تم التركيز في الخطة المصرية على تدعيم القطاع بالمناطق الاقتصادية والتنموية والمراكز الخدمية والمناطق السياحية والترفيهية إضافة إلى المناطق الزراعية والريفية حتى أن الخطة المصرية الشاملة لإعادة إعمار وتنمية القطاع لم تغفل تخصيص مساحات للمقابر بما يعادل 4.2% من إجمالي مساحة القطاع وتوزيعها وفق معايير التخطيط العمراني بعيدًا عن المناطق الحيوية.

- كما راعت الخطة المصرية من جانب آخر عامل مهم للغاية وهو ألا يتجاوز عدد النازحين في منطقة الإيواء الواحدة 20 ألف وذلك لضمان الوصول للمساعدات والخدمات الصحية بشكل متكافئ. بحيث تتكون منطقة الإيواء من 4 قطاعات يستوعب الواحد منها حوالي 5000 نازح ومنطقتي خدمات رئيسية وفرعية وذلك في مناطق الخيام أو الإيواء.

- كما تم التركيز على المنازل المتنقلة أو الكرفانات كجزء من خطة التعافي المبكر؛ بحيث تكون المنازل مصنوعة من الحاويات البحرية بمتوسط عدد أفراد يصل إلى 6 وفقًا للطبيعة الديمغرافية لسكان القطاع.

ختامًا، فإن التحرك المصري الدءوب في ملف إعادة الإعمار دون تهجير يشكل واجبًا ومسئولية؛ لأن للدولة المصرية الدور الأساسي في حفظ حقوق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ومنع تهجيرهم أو الإسهام في ذلك بأي شكل من الأشكال؛ لأن الصورة الذهنية للقيادة المصرية داخل غزة تمثل رصيدًا لنا يمكن البناء عليه في حرية التحرك والتدخل في الملف والذي يعد مقبولًا من كل الأطراف الفلسطينية.

ملخص:

- يطغى على الخطة المصرية الشاملة لإعادة إعمار وتنمية قطاع غزة الجانب الإنساني وذلك خلال كل المراحل وهو ما يتفوق على المقترح الأمريكي الذي يعد المحرك الأساسي له الجانب الاستثماري والعقاري بعد اقتلاع السكان من أراضيهم التاريخية وتشتيتهم في عدد من الدول.

- راعت الخطة المصرية ألا يتم تكديس النازحين في مواقع الإيواء المؤقت خلال مرحلة التعافي المبكر وذلك لتسهيل الوصول للمساعدات والخدمات.

- الخطة متوازنة وكما أدانت قتل المدنيين الفلسطينيين فقد أدانت قتل المدنيين الإسرائيليين.

- تتماهى الخطة مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

- ركزت الخطة على طبيعة المعمار وربطه بالتراث العربي والإسلامي عكس خطة ترامب التي تعتمد على عولمة القطاع وتغيير الهوية العربية له وطمس تاريخه.

- تناولت الخطة تقسيم قطاع غزة إلى مناطق بحيث تحوز كل منطقة على جزء من الثروة وجزء من التنمية باعتبار القطاع تسيطر عليه النزعة العشائرية والعوائل وهو ما يضمن عدالة توزيع التنمية والثروة وعدم نشوب الخلافات مستقبلًا.

- الخطة شاملة وغطت كل الجوانب وعملت في البداية على رصد الوضع الحالي الأمني والسياسي والاقتصادي والإنساني داخل قطاع غزة من خلال معلومات دقيقة.

- احتوت على منهجية للتطبيق وهو ما يتعارض مع الانتقاد الخاص بأنه لا يوجد آليات لتنفيذ الخطة.

- اعتمدت الخطة على وجود تقييم منطقي وتراتبي لتحديد الأضرار والخسائر ثم تحديد الاحتياجات بناء على ذلك.

- ركزت الخطة على تحديد المدى الزمني للتنفيذ، بدءًا بمرحلة التعافي المبكر.

- على الجانب الآخر فإن خطة ترامب لم يتم بلورتها ولا تحديد مصادر تمويلها وتقتصر على مجرد أفكار تم تناولها عبر وسائل الإعلام.

- الخطة الأمريكية لتهجير السكان تخلق توترات في دول أخرى، خاصة إحدى الدول المقترحة وفقًا للأنباء المتداولة " ليبيا" وتحديدًا المنطقة الشرقية وكذلك السودان والصومال وإقليم أرض الصومال الانفصالي.

- الخطة الأمريكية لا حديث فيها عن كيفية التعامل مع الضفة لأن الولايات المتحدة بالأساس تتسق مع التفكير الإسرائيلي بضم الضفة الغربية.

- استفادت الخطة المصرية من جميع التجارب السابقة في إعادة الإعمار دون تهجير عكس الخطة الأمريكية التي تريد أن تفرض على العالم نهجًا جديدًا في إعادة الاعمار يعتمد على اقتلاع السكان من أراضيهم واحتلالها.